مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة في القانون الدولي للبيئة

The principle of common but differentiated responsibility in international environmental law

كيلاني نذيرة
مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة (جامعة بسكرة)
جامعة سوق أهراس- الجزائر
n.kilani@univ-soukahras.dz

بديار ماهـر ♦
مخبر الأبحاث والدراسات متعددة التخصصات في القانون التراث و التاريخ جامعة باتنة 1
جامعة سوق أهراس- الجزائر
Maher.beddiar@univ-soukahras.dz

تاريخ الإرسال: 2022/01/16 تاريخ القبول: 2022/05/29 تاريخ النشر: 2022/06/03

الملخص:

ظهرت عبارة "مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة" في بداية سبعينات القرن الماضي، حيث أعلن مؤتمر البيئة البشرية الذي عُقد في ستوكهولم في عام 1972 أن حماية البيئة تعد "مسؤولية مشتركة" لكافة البشرية؛ وأشار المؤتمر إلى أن مشاكل البيئة في الدول النامية "تعود لحد كبير إلى التنمية غير الكافية"، وهو الشكل الأولي لمفهوم "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة".

في عام 1992، أوضح البند الرابع من «الإتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن التغيرات المناخية» هذا المبدأ بشكل رسمي. ودعا هذا المبدأ الدول المتقدمة إلى ضرورة المبادرة أولا في تخفيض الانبعاثات وتقديم الدعم المالي والفني من طرف الدول النامية؛ بينما على الدول السائرة في طريق النمو أن تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على الفقر وتعتبر ذلك الشغل الشاغل لها، وتتخذ إجراءات لتخفيف تغير المناخ أو التكيف معه في حالة حصولها على الدعم الفني والمالي.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية المشتركة، المسؤولية المتباينة، القانون الدولي، حماية البيئة، الاتفاقيات الدولية.

Abstract:

The phrase "the principle of common but differentiated responsibilities" originated in the early 70s of the last century, when the Conference on the Human Environment held in Stockholm in 1972 declared that environmental

♦ المؤلف المرسل

protection is a "common responsibility of all mankind; The conference pointed out that environmental problems in developing countries are "largely due to insufficient development", and this is the initial form of the concept of "common but differentiated responsibilities".

In 1992, Article 4 of the United Nations Framework Convention on Climate Change formally stated this principle. This principle called on developed countries to take the lead in reducing emissions first and to provide financial and technical support to developing countries. While developing countries need to achieve economic and social development and eradicate poverty, and see this as their primary concern, and take action to mitigate or adapt to climate change if given technical support and financial.

Keywords: common responsibility, differentiated responsibility, international law, protection of environment, international conventions.

مقدمة :

من خلال الواقع الذي يحياه المجتمع الدولي، فإننا نلمح حالة من عدم وجود المساواة الفعلية بين الدول وخاصة فيما يتعلق بالنواحي الاقتصادية، حيث توجد هناك أخطار بيئية لا يمكن مكافحتها إلا من خلال التعاون الدولي الذي يصعب تحقيقه، نظرا للحالة المتردية لاقتصاديات كثير من الدول النامية، إلا أن المجتمع الدولي استطاع بعد أكثر من ثلاثة عقود من المفاوضات أن يجد حلا لهذا التعاون، وذلك من خلال التوصل لإطار قانوني يجسد تقاسم الأعباء بين الدول، ويراعي الاحتياجات الاقتصادية للدول النامية، بما يمكنها من المشاركة بفعالية في النظام الدولي لحماية البيئة، من خلال إقرار مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

وقد أكدت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشان تغير المناخ على إعمال هذا المبدأ المذكور لأهميته القصوى في مجال مكافحة تغير المناخ، من خلال النص عليه صراحة في المادة الرابعة منها، حيث يحقق التعاون بين كل دول العالم سواء المتقدمة أو النامية، ولكن بنسب تراعي مساهمة ومسؤولية كل من هذه الدول، وكذلك قدراتها على تلبية متطلبات هذه الحماية لاسيما بالنسبة للدول المعرضة لأثار هذا التغير بشدة، وبموجبه تلتزم الدول المتقدمة بتقديم المساعدات المالية والتكنولوجية للدول النامية من أجل تعزيز قدرتها على الوفاء بإلتزاماتها البيئية الدولية، وعليه فان هذا المبدأ يعكس الشراكة بين الدول في متابعة المعايير المتفق عليها، والاختلافات بينها من ناحية قدرتها على تنفيذه، ناهيك عن الاختلافات التاريخية في مساهمة الدول في مشاكل محددة، وبينما ظهر هذا المبدأ في "سياق القضايا البيئية الدولية"، فانه يدخل في مجالات القانون الدولي الأخرى مثل القانون التجاري الدولي وقانون البحار، وعلى الرغم من كونه غير ملزم إلا أن هذا المبدأ قد أثر بشكل كبير في الخطاب القانوني الدولي .

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في أن المخاطر الناجمة عن تغير المناخ أصبحت لا تهدد فقط وجود الإنسان والكائنات الحية الأخرى ولكن الطبيعة بأكملها، فحماية البيئة هي حق من حقوق الإنسان، ولحماية الإنسان والوسط الذي يعيش فيه، أصبح واجبا على جميع الدول، أن تتخذ الإجراءات اللازمة ليس على المستوى الوطني فحسب، ولكن على المستوى الدولي والإقليمي للحد من الأضرار البيئية، فالدول جميعها ينبغي أن تكون لها مسؤولة مشتركة للتصدي للتدهور البيئي والحد من آثاره ومعالجته، ولكن ليس بنفس القدر، نظرا للإختلافات الواسعة بين الدول في قدراتها الاقتصادية وتطورها العلمي والتكنولوجي.

منهجية البحث:

في هذا البحث تم الاعتماد بشكل أساسي على المنهج الوصفي و التحليلي النقدي لأحكام **"القانون الدولي"** المتعلقة بمسؤولية الدول المشتركة والمختلفة، وفيما يتعلق بالمعلومات التي تم جمعها من مصادر مختلفة فلقد استند البحث إلى العديد من المصادر المختلفة مثل الكتب والمقالات.

إشكالية البحث:

تتمثل الإشكالية الرئيسية لهذا البحث مايلي: ما مدى فعالية مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة في إلزام الدول بالتقيد بمسؤولياتها للمحافظة على البيئة في القانون الدولي؟

المحور الأول: مفهوم مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة

إن البحث في مفهوم "مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة " يستدعي بالضرورة التطرق إلى مضمون هذا المبدأ، ثم تعريفه في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية، وأخيرا التطرق لأهمية تطبيق المبدأ في مجال حماية المناخ، خلال التالي:

أولا: مضمون المبدأ

إن مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة يعتبر تطبيق لأحد مبادئ القانون الدولي العام وهو مبدأ العدالة، فهو يدعو الدول المتقدمة إلى تحمل مسؤولياتها التاريخية في التدهور البيئي المستمر، مع مراعاة الظروف الخاصة للدول النامية في الإتفاقيات البيئية[1].

بهذا الشكل يمثل هذا المبدأ أحد مظاهر الاعتراف بعدم المساواة بين الدول المتقدمة والنامية نتيجة الاحتياج الواقعي لذلك، وبموجبه تلتزم الدول المتقدمة بتقديم المساعدات المالية والتكنولوجية اللازمة للدول النامية من أجل تعزيز قدرتها على الوفاء بالالتزامات البيئية الدولية، وقد ذهب الفقيه **"Brunee** " إلى أن اعتياد النظام الدولي على صيغة مبدأ المسئولية المشتركة ولكن المتباينة مهمة معقدة وتحتاج لوقت طويل، ولكنها يجب أن تلعب دورا محوريا في مجال حماية البيئة دوليا إذا كانت أنظمة الحماية الدولية تتميز بالعدالة، وقد ورد هذا المبدأ

[1]- عليوي فارس: مبدأ المسؤولية المشتركة و المتباينة في القانون الدولي للبيئة، أطروحة دكتوراه في القانون، جامعة سطيف 2، 2019، ص 14.

مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة في القانون الدولي للبيئة

بصيغة موجزة تضمنها نص المبدأ رقم(7) من إعلان مؤتمر **"ريو"** لعام 1992، ويطبق هذا المبدأ بوجه عام في الاتفاقات الدولية من خلال تقسيم التزامات أي اتفاقية بيئية دولية إلى ثلاثة أنواع يمثل **الأول** الالتزامات الرئيسية للاتفاقية وتلتزم بها الدول المتقدمة والدول النامية سواء بسواء، مثل الالتزام بتحقيق هدف الاتفاقية والجداول الزمنية المقررة لذلك، أما **الثاني فإنه يشمل** الأحكام التي تفرق بين الدول المتقدمة والنامية فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات، مثل مواعيد الامتثال والسماح بإعتماد قاعدة السنوات اللاحقة، والمرونة الخاصة بالامتثال، **والثالث** يشمل الأحكام التي تنظم منح المساعدات التي تشمل التمويل المالي والمساعدة التكنولوجية، حيث طُبق هذا المبدأ ضمنيا من خلال نصوص بروتوكول مونتريال عام 1987، والذي قسم الأطراف فيه إلى فئات مختلفة لكل منهم التزامات محددة، كما أسست عليه الاتفاقية الإطارية أحكامها فقسمت الأطراف فيها إلى فئتين، وهما الدول المتقدمة والنامية وحددت لكل منهما مسؤوليات متباينة ومختلفة[1].

1-1- تعريف المبدأ :

من أبرز النتائج التي صدرت عن مؤتمر قمة الأرض والتي تتعلق بخطة التنفيذ، وتسمى بمشروع خطة التنفيذ المعدة من أجل القمة العالمية للتنمية المستدامة، والتي تمثل برنامج عمل للسنوات العشر القادمة، وذلك لتنفيذ أجندة القرن 21 والصادرة عن قمة الأرض بالإضافة إلى الأهداف التنموية الدولية التي تضمنها إعلان قمة الألفية الصادر عن الأمم المتحدة لسنة 2000، وقد تضمنت مقدمة الوثيقة إقرار المبادئ التي تضمنتها أجندة القرن 21، وقد دار النقاش حول هذه المبادئ لكنه ركز على مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة بين الدول النامية والمتقدمة (المبدأ7)، حيث كان هناك رفض قاطع وإصرار لمطالب الدول النامية، ولقد أقرت ندوة ريو دي جانيرو، التي كانت ممثلة فيها رسميا برؤساء دولها أو رؤساء حكوماتها في عمومها على وجود أعلى علاقة بين البيئة والتنمية، ولقد ظهرت الندوة كتعبير سياسي هام على إرادة الدول في وضع القرن21 تحت شعار التنمية المستدامة، وتعد الدول الأطراف الفاعلة الأساسية سواء في السياسات الوطنية أو الدولية للتنمية المستدامة بالرغم من تطبيقاتها المتباينة، وأنها المصممة للمشاريع والمنفذة لها[2].

كما تكرر هذا المبدأ في العديد من نصوص اتفاقية تغير المناخ، ولكنه اقترن في جميع النصوص التي ورد فيها بأمرين: **الأول** أن تتحمل الدول مسؤوليات عامة لكن متباينة وفقا لقدراتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية بما يحقق العدالة بين الدول المتقدمة والنامية، **والثاني** التأكيد على أهمية قيام الدول المتقدمة بأخذ دور قيادي في التصدي لظاهرة تغير المناخ، كما نصت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 على هذا المبدأ" تتعاون

[1] ـ محمد عادل عسكر: القانون الدولي البيئي تغير المناخ ـ التحديات والمواجهة ـ دراسة تحليلية تاصيلية مقارنة لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية وبرتوكول كيوتو، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص، ص 178،176.

[2] - علواني أمبارك: المسؤولية الدولية عن حماية البيئة،دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق، جامعة بسكرة، 2016، ص100.

الدول في حدود قدراتها مباشرة أو عن طريق المنظمات الدولية المختصة على النهوض بصورة فعالة بتنمية العلوم والتكنولوجيا البحرية ونقلها بأحكام وشروط منصفة ومعقولة"[1].

إن مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة هو نتيجة تطور مفهومين مثل الاهتمام المشترك والتراث المشترك للإنسانية، حيث ينشأ مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة من تطبيق الإنصاف في القانون الدولي وتوعية العالم بحقيقة أن البلدان النامية لديها احتياجات، والتي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند وضع قواعد القانون الدولي، بحيث لا يمكن أن تنطبق الالتزامات المتساوية على جميع الدول بنفس الطريقة، ويجب أن تؤخذ في الاعتبار قدرة الدول على الوفاء بالتزاماتها لمنع تدهور البيئة، حيث يتكون المبدأ من عنصرين رئيسيين **أولاً**: إلتزام جميع الدول بالمشاركة في الإجراءات الدولية للاستجابة للقضايا البيئية، **والثاني**: ينطوي على التزامات متباينة للدول، وفقًا لقدراتها، ومساهمتها في المشاكل واحتياجاتها الإنمائية[2].

2.1ـ عناصر المبدأ:

يتشكل هذا المبدأ من عنصرين أساسيين:

يتمثل **العنصر ـ الأول** في " المسؤولية المشتركة" للدول والتي يوجد لها تطبيق في مفهوم التراث المشترك للإنسانية، الثروات الطبيعية المشتركة بين الدول، كما أنها تطبق على كافة المجالات التي تهم الجماعة الدولية بأسرها، وتحقق المصلحة العامة، أما **العنصر ـ الثاني** يتمثل في " المسؤولية المتباينة" التي من خلالها تتحمل الدول المتقدمة مسؤوليات أكبر من مسؤولية الدول النامية، فتقييد هذه الأخيرة بإلتزامات بيئية مشددة من شأنه أن يترتب عليه تكاليف إقتصادية وإجتماعية باهضة عليها، فوجد هذا التباين في المسؤولية لتحقيق هدف أساسي وهو تحقيق مشاركة كافة الدول سواء نامية أو متقدمة في مختلف الجهود الدولية لحماية البيئة بشكل يضمن العدالة بينها، والحيلولة دون تفاقم أكبر للمشاكل البيئية[3]، ويتم تقدير هذا التباين والاختلاف على أساس مجموعة من العوامل أهمها: الاحتياجات الخاصة للدول ومستقبل التنمية الاقتصادية بها.

وعليه فإن هذا المبدأ يرمي إلى تعزيز الموضوعية والإنصاف من خلال تحميل الدول التي تساهم بقدر كبير في إحداث أي مشكلة بيئية المسؤولية والالتزام بحلها، وتتجسد آثاره عمليا من خلال أشكال متعددة كتقديم المساعدات الدولية، بما يشمل الموارد المالية ونقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول النامية[4].

---

[1] ـ سلافة طارق عبد الكريم الشعلان: الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري في بروتوكول كيوتو 1997(في اتفاقية تغير المناخ لسنة 1992)، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت، لبنان، 2010، ص ،ص 129،128.

[2] - Matylda Halat : The role of the principle of common but differentiated responsibility in regulating pollution of the marine environment from post-consumer plastic wastes from land-based sources, thesis, Faculty of Law,the arctic university of norway,2018,P 28

[3] ـ عليوي فارس، المرجع سابق، ص 14.

[4] ـ محمد عادل عسكر، المرجع سابق، ص 180.

ثانيا: مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ:

لقد أشارة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في ديباجتها على هذا المبدأ بالقول: " وإذ تعترف بأن الطابع العالمي لتغير المناخ يتطلب أقصى ما يمكن من التعاون من جانب جميع البلدان ومشاركتها في استجابة دولية فعالة وملائمة، وفقاً لمسؤولياتها المشتركة، وإن كانت متباينة، ووفقاً لقدرات كل منها وظروفها الاجتماعية والاقتصادية"، كما جاءت في المادة الثالثة منها تحت عنوان المبادئ ما يلي: تحمي الأطراف النظام المناخي لمنفعة أجيال البشرية الحاضرة والمقبلة، على أساس الإنصاف، وفقاً لمسؤولياتها المشتركة، وإن كانت متباينة، وقدرات كل منها. وبناء على ذلك، ينبغي أن تأخذ البلدان المتقدمة النمو الأطراف مكان الصدارة في مكافحة تغير المناخ والآثار الضارة المترتبة عليه"[1].

أما المادة الرابعة من هذه الإتفاقية فقد أشارة إلى الإلتزامات الواقعة على الدول الأطراف في هذه الإتفاقية بموجب هذا المبدأ، من خلال الإشارة إلى مجموعة من الإلتزامات على غرار وضع قوائم وطنية لحصر الانبعاثات البشرية الصادرة من جميع مصادر الغازات الدفينة، وإعداد برامج وطنية، وإقليمية تتضمن تدابير للتخفيف من تغير المناخ، والعمل والتعاون على تطوير وتطبيق ونشر الممارسات والعمليات التي تكبح أو تخفض أو تمنع الانبعاثات البشرية، بالإضافة إلى تعزيز الإدارة المستدامة، والتعاون على الإعداد للتكيف مع آثار تغير المناخ؛ وتطوير وإعداد خطط ملائمة ومتكاملة لإدارة المناطق الساحلية[2].

ثالثا: أهمية تطبيق المبدأ في مجال حماية المناخ

تضمنت الفقرة الثالثة من ديباجة الاتفاقية الإطارية النص على إعمال هذا المبدأ، وهو أن أنشطة الدول الصناعية المتقدمة قد أسهمت بنسبة كبيرة في انبعاث الغازات الدفينة في الماضي والحاضر، وعليه فان الامتثال للنظام القانوني لحماية المناخ يقتضي تحمل تلك الدول لآثار مسؤوليتها التاريخية عن التسبب بالمشكلة، وقيامها بالمساهمة وفقا لقدرات كل منها وظروفه الاجتماعية والاقتصادية، في تحقيق هدف حماية المناخ، وتكمن أهمية إعمال هذا المبدأ في مجال حماية المناخ من خلال الآتي:

1)- تنبعث النسبة الضئيلة من الغازات الدفينة في الدول النامية بسبب توفير الاحتياجات الأساسية لسكانها، حيث يتم استخدام الطاقة لأغراض الطهي، والتدفئة، بينما في الدول المتقدمة فهي تنبعث نتيجة استخدام السيارات الشخصية والسلع الكمالية، وعليه فانه من الإجحاف أن تتساوى مسؤولية الدول الفقيرة مع الدول الغنية، ومن ثم فانه يتوجب على مواطني الدول المتقدمة تحمل المسؤولية الأكبر في شان حماية المناخ؛

[1]- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لسنة 1992، يمكن الإطلاع عليها من خلال الرابط التالي: https://unfccc.int/sites/default/files/convarabic.pdf

[2]- انظر المادة 04 من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

2)ـ تعتبر الدول النامية اضعف الدول قدرة على التعامل مع آثار تغير المناخ على غرار الدول المتقدمة فلها موارد كافية تمكنها من التكيف مع المشكلة، هذه الاعتبارات تفرض أن يتضمن نظام حماية المناخ تباينا بشان تقاسم الأعباء؛

3)ـ تختلف قدرة الدول الأطراف في الاتفاقية الإطارية على الوفاء بالتزامات تخفيض الغازات الدفينة، من حيث أن معظم البنى الأساسية للدول المتقدمة راسخة ومستقرة بخلاف الدول النامية[1].

المحور الثاني: المصالح المحمية بموجب المسؤولية المشتركة لكن المتباينة

سنحاول في هذا المحور التطرق للمصالح المحمية بموجب المسؤولية المشتركة وذلك من خلال ثلاث عناصر، حيث سنشير في العنصر الأول للمصالح ذات الاهتمام المشترك، أما الثاني نتطرق فيه إلى الثروات الطبيعية، وفي الثالث سنتحدث عن المسؤولية المتباينة بين الدول.

أولا: المصالح ذات الاهتمام المشترك

إن المسؤولية المشتركة بين أطراف الاتفاقية من أجل حماية النظام المناخي لفائدة أجيال البشرية الحاضرة والمقبلة، تعتبر من أهم ما جاء في الاتفاقية (تحمي الأطراف النظام المناخي لجميع أجيال البشرية الحاضرة والمقبلة على أساس الإنصاف، وفقا لمسؤولياتها المشتركة...في مكافحة تغير المناخ والآثار الضارة المترتبة عليه)، وهو يعتبر من مبادئ إعلان ستوكهولم (على جميع الدول كبيرة أو صغيرة أن تتولى بروح من التعاون وعلى أساس المساواة لمعالجة المسائل الدولية المتعلقة بحماية البيئة والنهوض بها.... لمنع هذه الآثار والتقليل منها وإزالتها على النحو الذي تراعى فيه واجبات جميع الدول ومصالحها)[2]، كما أكد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي تم عقده في ستوكهولم سنة 1972على ضرورة التوعية لحماية الموارد الطبيعية للبيئة والتي تعتبر ملكا مشتركا للإنسانية وذلك من اجل وضع العالم على طريق التنمية القابلة للاستمرار دون المساس بحقوق الدول النامية في الحصول على التنمية، لتحقيق العدالة بين الدول النامية والدول المتطورة والتغلب على مظاهر عدم التكافؤ الاقتصادي والتكنولوجي بين هذه الدول، فضلا على أن المبدأ 21 من إعلان ستوكهولم حاول أن يتوصل إلى وضع أساس للتوازن بين سيادة الدولة وحقها في استغلال مواردها الطبيعية، وبين التزامها بعدم التسبب بأضرار لبيئة الدول الأخرى أو الموارد الطبيعية الأخرى التي تعد تراثا مشتركا للإنسانية[3].

إن أوضح مظهر من مظاهر المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة في إطار حماية البيئية من اجل التنمية المستدامة. على سبيل المثال ما تم تمييزه في بروتوكول كيوتو لعام 1997 بين الأهداف المقترحة للبلدان المتقدمة

[1] ـ محمد عادل عسكر، المرجع سابق، ص،ص، 180، 182.
[2] - علواني أمبارك، المرجع السابق، ص 79.
[3] ـ سلافة طارق عبد الكريم الشعلان، المرجع السابق، ص، ص 96، 97.

والنامية من خلال مطالبة "البلدان المتقدمة بتقليل انبعاثاتها بينما تحتاج البلدان النامية فقط إلى الإبلاغ عن انبعاثاتها". ومن المؤكد أن هذا المعنى من شأنه أن ينقل العبء والمسؤولية إلى البلدان المتقدمة "[1].

ثانيا: الثروات الطبيعية

تمتد المسؤولية المشتركة للدول إلى التراث المشترك للإنسانية والتي يقصد بها كل المناطق والثروات الطبيعية، فالدول يقع على عاتقها مسؤولية مشتركة للتعاون في حماية مختلف الأوساط والثروات الطبيعية، حيث تطبق هذه المسؤولية عند اعتبار الثروة الطبيعية لا تقع ضمن الاختصاص الإقليمي لدولة معينة بمعنى لا تعتبر ملكية دولة واحدة، ففي الآونة الأخيرة نجد أن الدول أصبحت تستعمل مصطلح "الاهتمام المشترك " وهذا ما يتضح من خلال الاتفاقيات البيئية المبرمة، فمثلا في ديباجة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي لعام 1992 نصت على أن " التغير في مناخ الأرض والآثار السلبية الناتجة يعتبر محل اهتمام مشترك للبشرية " خارج ولاية وسيادة الدول، فمجرد اعتبار منطقة أو ثروة طبيعية كتراث مشترك للإنسانية تصبح مفتوحة لكافة الدول لاستغلالها، فقد نصت المادة 136 من اتفاقية الأمم المتحدة للبحار لعام 1982 على اعتبار المنطقة من التراث المشترك للإنسانية، حيث عرفت ذات الاتفاقية المنطقة بنصها " تعني "المنطقة" قاع البحار والمحيطات وباطن أرضها خارج حدود الولاية الوطنية....".

تتقاسم الدول العديد من الثروات المشتركة كالمياه والنفط والمعادن ....الخ وهو ما يستوجب عليها التعاون لتنظيم استغلالها ولحمايتها من مختلف الأضرار التي يمكن أن تلحق بها[2].

وعليه فان البعض يرى أن التراث المشترك للإنسانية يعد بمثابة وعد قطعته الطبيعة للإنسان، فهو لا يسعى إلى تقسيم الثروات بين الدول وإنما إلى تنمية تلك الثروات أولا، الأمر الذي يتطلب إدارة اقتصادية رشيدة تهتم بمستوى الدول النامية[3].

وتكمن حماية البيئة باعتبارها تراثا مشتركا للإنسانية، من خلال التعاون الدولي بأشكاله المختلفة، وذلك بإبرام اتفاقيات دولية تتضمن قواعد وأحكام تنظم الأعمال والتصرفات التي تقوم بها الدول عند استغلالها أو استعمالها مواردها الطبيعية [4].

---

[1] - Cristina Diez : POLICY BRIEF AND PROPOSALS: COMMON BUT DIFFERENTIATED RESPONSIBILITIES INTERNATIONAL MOVEMENT ATD FOURTH WORLD, Stakeholder Forum, Common But Differentiated Responsibility at Rio+20, 2014. Available at : https://www.pinterest.com/pin/299489443978223018/

[2]- فارس عليوي: الجهود الدولية لمواجهة الغازات الدفينة:" بين المسؤولية عن غازات الرفاه والحق في غازات النجاة"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 18، العدد 1،2021، ص206.

[3]- خرشي عمر معمر، التراث المشترك للإنسانية في قانون الفضاء، أطروحة دكتوراه علوم في القانون العام، جامعة الجزائر 1، 2016ن ص 39.

[4]- سامي محمد عبد العال، البيئة من منظور القانون الدولي الجنائي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015، ص 66.

ثالثا: المسؤولية المتباينة بين الدول

تتمثل المسؤولية المتباينة بين الدول في حاجة الدول إلى مراعاة الظروف المختلفة فيما يتعلق بحماية البيئة، خاصة فيما يشمل مساهمة كل دولة عن خلق مشكلة بيئية معينة وقدرتها على منع الخطر والحد منه والسيطرة عليه[1]، ويتضمن التزام الدول بحماية البيئة على أسس مختلفة ومتباينة ويتم تقدير هذا الاختلاف على أساس مجموعة من العوامل، أهمها مدى مساهمة الدول تاريخيا في إحداث المشكلة المراد مكافحتها والاحتياجات الخاصة للدول ومستقبل التنمية الاقتصادية بها.

وقد نصت الفقرة الثالثة من الاتفاقية الإطارية في ديباجتها على مبرر إعمال هذا المبدأ، وهو أن أنشطة الدول الصناعية المتقدمة قد أسهمت بنسبة كبيرة في انبعاث الغازات الدفينة في الماضي والحاضر،لذا فان الامتثال للنظام القانوني يقتضي تحمل تلك الدول لمسؤوليتها التاريخية وان يكون لها دور ريادي في مجال حماية المناخ[2]، فالنظام الدولي لحماية المناخ يقوم على تباين المسؤوليات بين الدول كضرورة أساسية نظرا لاختلاف الأوضاع الاقتصادية بين الدول، الأمر الذي يجعل المسؤولية الملقاة على كل طرف تختلف من حيث الإمكانات والقدرات التكنولوجية والمالية والفنية والتقنية، خصوصا وان الدول المتقدمة تعد المسبب الأول في تلوث البيئة واستنزاف مواردها الطبيعية للحجم الكبير من الغازات المنبعثة من مصانعها ومنشاتها.

فالظروف والاحتياجات المحددة للدول النامية تحول دون التصدي للآثار الضارة الناتجة عن تغير المناخ وذلك لافتقارها للموارد المالية اللازمة لذلك، بالمقارنة مع الدول المتقدمة التي تملك الكثير من المؤهلات لمواجهة تحديات تغير المناخ، فما دامت الدول المتقدمة تحظى بنمو اقتصادي كبير ومنافع عديدة، يقع عليها الالتزام بمساعدة الدول الفقيرة ودعمها للدفع بعملية التنمية المستدامة[3].

فاتفاقية الإطار حول التغييرات المناخية تمنح تمويلات ـ من خلال الهيئة العليا للاتفاقية تحت سلطة ندوة الأطراف والتي تضم خلال جلساتها كل الدول التي صدقت على الاتفاقية ـ وتكون هذه التمويلات في صورة هبات أو بشروط تفصيلية لمساعدة الدول النامية حتى تسير في طريق التنمية المستدامة، حيث أسندت ندوة الأطراف مؤقتا تسيير هذا الجهاز إلى صندوق البيئة العالمي وان الدول الأكثر غنى ملزمة بمنح مصادر مالية إضافية لضمان التسيير الجيد[4].

---

[1] ـ قحطان عدنان عزيز: مسؤولية الدول المشتركة عن التلوث البيئي، مجلة العلوم الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، العراق، المجلد 28، العدد الثاني، 2021، ص5.

[2] ـ بريشي بلقاسم: الحماية الدولية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، أطروحة دكتوراه في العلوم تخصص قانون العلاقات الدولية،كلية الحقوق،جامعة سيدي بلعباس،2017، ص51.

[3] ـ زرقين عبد القادر، شعشوع قويدر: الحماية القانونية الدولية للمناخ، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد6، العدد 2، السنة 2019، ص، ص 91 ،92.

[4] ـ صباح العشاوي: المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2010، ص182.

المحور الثالث: تطبيق مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة في القانون الدولي

يشار إلى المساهمة الأكبر تاريخيًا للبلدان المتقدمة في تغير المناخ وانبعاثاتها المرتفعة للفرد على أنها بيان واقعي في الفقرة 3 من ديباجة الاتفاقية، والتي تقر أيضًا بأن حصة الانبعاثات العالمية الناشئة في البلدان النامية ستزداد لتلبية احتياجاتهم الاجتماعية والتنموية، فالأساليب المختلفة لقياس إجمالي الانبعاثات أو انبعاثات الفرد تعطي تصنيفات مختلفة جدًا للدول باعتبارها بواعث، فعلى سبيل المثال تعد الصين إلى حد بعيد أكبر ملوث اليوم بناءً على الكمية الإجمالية للانبعاثات، في حين أن الولايات المتحدة هي الأكثر تاريخيًا[1].

أولا: الطبيعة القانونية للمبدأ

يعتبر مبدأ المسؤولية المشتركة ـ لكن ـ المتباينة مبدأ من مبادئ" القانون البيئي الدولي"كما انه يعتبر احد أكثر المبادئ فاعلية في "النظام القانوني " للقانون البيئي الدولي، فضلا على أن هذا المبدأ تطور ونشا عن فكرة التراث المشترك للبشرية ومن سلسلة واسعة من "القوانين الدولية التي تحكم الموارد" التي توصف بأنها "تراث مشترك للبشرية " أو "مصدر اهتمام مشترك"، وهو تجسيد للمبادئ العامة للإنصاف والمساواة في القانون الدولي، كما يقر هذا المبدأ بالاختلافات التاريخية في إسهامات الدول المتقدمة النمو والدول النامية في المشاكل البيئية العالمية، والاختلافات في قدراتها الاقتصادية والتقنية على معالجة هذه المشاكل، إن هذا المبدأ يجد جذوره قبل مؤتمر" الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية"، وتدعمه ممارسات الدول على " الصعيدين الإقليمي والعالمي"[2].

ويعد مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة من أهم مظاهر الاعتراف بعدم المساواة الموضوعية بين الدول المتقدمة والنامية ، وبموجبه تلتزم الدول المتقدمة بتقديم المساعدات المالية والتكنولوجية للدول النامية من اجل تعزيز قدرتها على الوفاء والتزاماتها البيئية الدولية، وقد ورد النص على هذا المبدأ في إعلان مؤتمر ريودي جانيرو 1992 من خلال النص عليه في المبدأ رقم 07 الذي يقضي- بان تتعاون الدول وفق روح المشاركة العالمية لحماية وحفظ سلامة النظام الايكولوجي للأرض، ونظرا لاختلاف مساهمة الدول في تدهور البيئة العالمية، فان عليها أن تأخذ بالمسؤوليات المشتركة لكن المتباينة وان تعترف الدول المتقدمة بمسؤولياتها الدولية الخاصة بتحقيق التنمية المستدامة في ضوء الضغوط التي تفرضها مجتمعاتها على كاهل البيئة العالمية[3] ثانيا: الأبعاد القانونية لمبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة.

---

[1] - Edwin Zaccai and Marine Lugen, 'Common but differentiated responsibilities against the realities of climate change' in Alain Papaux and Simone Zurbuchen (eds.), Philosophy, Law, and the Environmental Crisis (2016), p. 6 (forthcoming), available at http://igeat.ulb.ac.be/fileadmin/media/publications/CEDD/Zaccai.Lugen._CBRD_against_the_realities_of_cl.

[2] - قحطان عدنان عزيز، المرجع السابق، ص، 3، 4.

[3] - بريشي بلقاسم، المرجع السابق، ص ،ص 49، 50.

ثانيا: الأبعاد القانونية لمبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة:

تتمثل الأبعاد القانونية لمبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة في بعدين :

البعد الأول لمبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة هو انه يضع شرطا على كل الأطراف في المجتمع الدولي بالمشاركة في الجهود الرامية إلى تحسين المشاكل البيئية العالمية، لقد تم تفسير كلمة المشتركة في المبدأ على أنها تشير إلى أن بعض المخاطر التي تؤثر على كل دولة في العالم وتتأثر بها وعلى المنوال نفسه، لابد من المشاركة الفعالة في جميع أنحاء العالم، إذ أن العديد من المشاكل البيئية لا تتوقف عند حدود البلد ويتوقع أن تصبح أكثر شدة مع مرور الوقت من هذا" تنشا المسؤولية المشتركة المتقابلة" كجزء لا يتجزأ من مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة، وبالتالي فان كلمة "المشتركة" تشير إلى أن بعض المخاطر تؤثر على كل دولة على وجه الأرض وتتأثر بها، وتشمل هذه ليس فقط المناخ وطبقة الأوزون، ولكن جميع القضايا العالمية الأخرى المرتبطة بالمخاطر، أما بالنسبة إلى كلمة "المتباينة" فتعني أن الدول ينبغي ألا تساهم جميعها على قدم المساواة في تحمل المسؤولية، وإنما على بعض الدول وهي الغنية عادة، تحمل حصة اكبر من الدول الفقيرة.

ويشمل **البعد الثاني** التمييز بين الالتزامات استجابة مباشرة للاختلافات بين الدول في مواجهة الآثار المتوقعة للتدهور البيئي والقدرة على اتخاذ إجراءات على المستوى الوطني، لقد أوجز على نحو ملائم الدافع الرئيسي- لمبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة بأنه الإقرار والاعتراف بان الجميع يتحمل بعض المسؤولية عن "التعامل مع المشاكل البيئية الكبيرة " مع الاعتراف بحقيقة أن بعض أعضاء المجتمع الدولي في وضع أفضل بكثير من غيرهم في توفير الموارد اللازمة لمعالجة هذه المشاكل[1].

ثالثا: آثار المبدأ على البيئة

خلال المؤتمر المنعقد عام 1995 في واشنطن، وقعت الأطراف على إعلان واشنطن بشأن حماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية وأعلنوا هدفهم المشترك وعزمهم على تطوير خطط عمل وطنية للتعامل مع الآثار البرية على البيئة البحرية. كما أعلنت الدول عزمها على التعاون من أجل "بناء القدرات وتعبئة الموارد من أجل تطوير وتنفيذ هذه البرامج، ولا سيما للبلدان النامية، والأقل نموا والبلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية والدول الجزرية الصغيرة النامية[2].

لا يمكن إنكار حقيقة أن مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة بحاجة إلى إعادة التفكير بعد التحول الهائل في الاقتصاد من عام 1992 إلى الوقت الحاضر. ومع ذلك، فإن صياغة أو إعادة تشكيل المسؤوليات تواجه العديد من التحديات - القضية الرئيسية هي أن العالم المتقدم والنامي يريد أشياء مختلفة من خلال تفسير

[1] - قحطان عدنان عزيز، المرجع سابق، ص، ص 13،14.

[2] - Matylda Hala : The role of the principle of common but differentiated responsibility in regulating pollution of the marine environment from post-consumer plastic wastes from land-based sources, Thesis of Law, University of Norway 2018, p31.

وتطبيق المبدأ، حيث تريد البلدان المتقدمة تخفيف المبدأ لتقديم المزيد من الالتزامات والمسؤوليات على عاتق البلدان الأقل تقدما في حين أن الأخيرة تدعو إلى إتباع اللغة الصارمة للاتفاقية الإطارية والبروتوكول. ويتمثل التحدي الرئيسي في تطبيق مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة في نظام المناخ الدولي الحالي في صعوبة التفاوض أو تحقيق توافق في الآراء بين المجموعات المتفاوضة بشأن التزاماتها ومسؤولياتها[1].

يجب أيضًا معالجة مسألة ما إذا كان المبدأ يذهب بعيدًا بما يكفي لتصحيح الأخطاء التاريخية - أي مسألة ما إذا كان يجب أن ينطوي المبدأ على المزيد من الإلتزامات. فقد تتأثر الدول بشأن افتراض غير معلن مفاده أن العالم الثالث يعامل على أنه "مشارك على مضض" في المشكلة البيئية. فعلى سبيل المثال، يدعو المبدأ 7 من إعلان ريو إلى التعاون على أساس "الشراكة العالمية" بدلاً من الشعور بالواجب تجاه الجنوب. وبالتزامن مع البيان التفسيري للولايات المتحدة الذي يعترف بالدور القيادي للدول المتقدمة - مع عدم وجود أي التزامات ناشئة للدول المتقدمة- تتبلور مخاوف بشأن مدى تحقيق هذا المبدأ للتعاون العالمي من اجل حماية البيئة[2].

وباختصار تتحمل الدول مسؤولية مشتركة في حماية البيئة، ولكن بسبب اختلاف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، كما يجب على الدول تحمل مسؤولية متباينة، لذلك ينص المبدأ على الحقوق والالتزامات غير المتكافئة فيما يتعلق بالمعايير البيئية، ويهدف إلى تشجيع قبول الدول على نطاق واسع للالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات، ويعكس هذا المبدأ أيضا العناصر الأساسية للمساواة، مع وضع المزيد من المسؤولية على الدول الأكثر ثراء وتلك الدول التي هي أكثر مسؤولية عن التسبب في مشاكل عالمية محددة، والاهم من ذلك فان هذا المبدأ يقدم إطارا مفاهيميا لتسوية والتعاون في مواجهة التحديات البيئية بفعالية[3].

خاتمة :

تناولنا في هذا البحث دراسة وتقييم لمبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة في ظل قواعد القانون الدولي، حيث يمثل أهم المبادئ التي تسعى لحماية البيئة ، مع الأخذ بعين الإعتبار قدرة كل دولة على القيام بمهامها في هذا المجال، وعليه فإننا قد توصلنا لمجموعة من النتائج توجزها في مايلي:

[1]- Rishika Khare : THE PRINCIPLE OF 'COMMON BUT DIFFERENTIATED RESPONSIBILITIES' AND THE CHALLENGES POSED BY IT IN THE CONTEXT OF INTERNATIONAL CLIMATE GOVERNANCE, International Journal of Law and Legal Jurisprudence Studies :ISSN:2348-8212:Volume 3 Issue 2, 2016, p103. Available at : http://ijlljs.in/wp-content/uploads/2016/04/imp1.pdf

2 - Vasiliki Poula : Common but differentiated responsibilities': a beacon of realism, 2020, available at : https://blogs.lse.ac.uk/internationaldevelopment/2020/07/29/common-but-differentiated-responsibilities-a-beacon-of-realism/

[3]- قحطان عدنان عزيز، المرجع السابق، ص،ص، 16،17.

أولا: الاستنتاجات

ـ ساهمت الأمم المتحدة بدرجة كبيرة في بلورة تطوير القانون الدولي للبيئة، خاصة مع إعلان مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية لسنة 1972 الذي ساهم في تكريس مبادئ القانون الدولي للبيئة، فضلا على إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي لعب دورا هاما في تنفيذ وتمويل الاتفاقيات البيئية.

ـ شكل مؤتمر ريو لعام 1992 نقطة فارقة في تطوير القانون الدولي للبيئة وذلك من خلال إعلان ريو وجدول أعمال القرن 21 والذي تضمن خطة عمل تشمل جميع المجالات الرئيسية التي تؤثر على البيئة.

ـ إن التدهور البيئي بكل عناصره يرتبط أساسا بالفقر وسوء استغلال الموارد والتوزيع غير المنصف للثروات الطبيعية، بالإضافة إلى عدم اعتماد الدول المتقدمة والنامية على التنمية المستدامة كقاعدة أساسية لاستغلال الموارد الطبيعية.

ـ يمثل مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة احد المبادئ المهمة والأساسية في القانون الدولي، لاسيما القانون الدولي للبيئة، وأصبح يلقى اعترافا دوليا متزايدا وخاصة من الدول التي هي في طور النمو، إلا أن هذا المبدأ الذي ظهر حديثا بسبب ارتفاع مؤشرات "التنمية الاقتصادية" في العديد من الدول فضلا عن التطور" العلمي والتكنولوجي" وما نتج عنه من مشاكل بيئية وزيادة معدلات التلوث لم يصل إلى درجة الثبات التي هي المبادئ التقليدية الأخرى للقانون الدولي، بسبب عدم اكتمال بنائه القانوني.

ـ يعتبر مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة من أهم المبادئ التي استندت إليها الاتفاقية في وضعها لالتزامات الدول الأطراف فيها، وعلى أساسه اعترفت الدول المتقدمة بأنها تحمل العبء الأكبر من التغير المناخي لأنها المسؤولة عن تزايد انبعاث غازات الاحتباس الحراري منذ بدء الثورة الصناعية في أوروبا.

ـ هناك التزام من " الدول المتقدمة بمساعدة الدول النامية"، ولاسيما التزاماتها في مجال "نقل التكنولوجيا" والتمويل مما يضع مزيدا من المسؤولية على الدول الأكثر ثراء والمسؤولين بشكل اكبر عن التسبب في مشكلات عالمية محددة تجاه الدول الفقيرة أو النامية.

ـ يجد هذا المبدأ أساسه القانوني في تبني الدول له في "العديد من المؤتمرات الدولية" خاصة تلك المؤتمرات التي عقدت في " مجال البيئة" كما تم النص عليه في "العديد من المعاهدات الدولية"، إلا أن هذه المعاهدات ليست كافية في الوقت الحالي لأنها ليست شاملة، وتفتقر إلى القوة الملزمة، إذ أن مدى تطبيق الدول لهذه الاتفاقيات يعتمد بالدرجة الأساس على إرادة الدول بسبب ارتباط ذلك بمصالح الدول الاقتصادية وقدراتها المالية والتكنولوجية، فالدول لازالت تفضل مصالحها الاقتصادية والمالية على تطبيق المبدأ.

ـ ينطوي هذا المبدأ على تحقيق التوازن العادل "بين الدول المتقدمة والدول النامية" ويوفر أساسا منصفا للتعاون بين الدول، ويجسد المبادئ العامة للإنصاف والمساواة في القانون الدولي .

ثانيا : التوصيات

ـ ضرورة تحديد مضمون مبدأ المسؤولية المشتركة لكن المتباينة بصورة كافية في الصكوك الدولية وتحديد حقوق وواجبات الدول بصورة واضحة .

ـ اتخاذ المزيد من التدابير اللازمة والملموسة التي تمكن الدول المتقدمة من مساعدة الدول النامية في مواجهة المشاكل الاقتصادية والبيئية أو أية مشاكل أخرى، فضلا عن تحفيز النمو والاستثمار في هذه الدول، كما يتوجب على الدول النامية أن تتخذ الإجراءات اللازمة للارتفاع بمؤشرات النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر في هذه الدول.

ـ العمل على إنشاء صندوق دولي خاص لتقديم المساعدة المالية للدول لمواجهة مشاكلها الاقتصادية الناجمة عن التدهور البيئي وتعويض الدول المتضررة نتيجة للأضرار التي تسببها المشاريع الاقتصادية التابعة لدولة أخرى.

ـ تشكل مسالة المحافظة على البيئة وحمايتها من التلوث القضية الرئيسية التي تواجه الدول في هذا المجال نتيجة للأبعاد الخطيرة لتلوث البيئة، لذلك لابد من تعاون الدول والهيئات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية على تفادي أي ضرر محتمل على البيئة وتحديد مسؤوليات الدول عن ذلك.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

أ) الكتب

ـ محمد عادل عسكر: القانون الدولي البيئي تغير المناخ ـ التحديات والمواجهة ـ دراسة تحليلية تاصيلية مقارنة لأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية وبرتوكول كيوتو، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013.

ـ سلافة طارق عبد الكريم الشعلان: الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري في بروتوكول كيوتو 1997(في اتفاقية تغير المناخ لسنة 1992)، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت، لبنان، 2010.

ـ سامي محمد عبد العال، البيئة من منظور القانون الدولي الجنائي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015.

ـ صباح العشاوي: المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2010.

ب) الرسائل الجامعية

ـ عليوي فارس: مبدأ المسؤولية المشتركة و المتباينة في القانون الدولي للبيئة، أطروحة دكتوراه في القانون، جامعة سطيف 2، 2019.

ـ علواني أمبارك: المسؤولية الدولية عن حماية البيئة،دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق، جامعة بسكرة، 2016.

- بريشي بلقاسم: الحماية الدولية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، أطروحة دكتوراه في العلوم تخصص قانون العلاقات الدولية،كلية الحقوق،جامعة سيدي بلعباس،2017-2018.

ج) المقالات

- زرقين عبد القادر، شعشوع قويدر: الحماية القانونية الدولية للمناخ، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد6، العدد 2، السنة 2019.

- فارس عليوي: الجهود الدولية لمواجهة الغازات الدفينة:" بين المسؤولية عن غازات الرفاه والحق في غازات النجاة"، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، المجلد 18، العدد2021،1.

- قحطان عدنان عزيز: مسؤولية الدول المشتركة عن التلوث البيئي، مجلة العلوم الإنسانية،كلية التربية للعلوم الإنسانية، العراق، المجلد 28، العدد الثاني، 2021.

د) الوثائق القانونية

- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لسنة 1992، يمكن الإطلاع عليها من خلال الرابط التالي: https://unfccc.int/sites/default/files/convarabic.pdf

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

- *Matylda Halat :* The role of the principle of common but differentiated responsibility in regulating pollution of the marine environment from post-consumer plastic wastes from land-based sources, *thesis,* Faculty of Law,the arctic university of norway,2018

- Cristina Diez : POLICY BRIEF AND PROPOSALS: COMMON BUT DIFFERENTIATED RESPONSIBILITIES INTERNATIONAL MOVEMENT ATD FOURTH WORLD, Stakeholder Forum, Common But Differentiated Responsibility at Rio+20, 2014. Available at : https://www.pinterest.com/pin/299489443978223018/

- Rishika Khare : THE PRINCIPLE OF 'COMMON BUT DIFFERENTIATED RESPONSIBILITIES' AND THE CHALLENGES POSED BY IT IN THE CONTEXT OF INTERNATIONAL CLIMATE GOVERNANCE, International Journal of Law and Legal Jurisprudence Studies :ISSN:2348-8212:Volume 3 Issue 2, 2016, p103. Available at : http://ijlljs.in/wp-content/uploads/2016/04/imp1.pdf

- Edwin Zaccai and Marine Lugen, 'Common but differentiated responsibilities against the realities of climate change' in Alain Papaux and Simone Zurbuchen (eds.), Philosophy, Law, and the Environmental Crisis (2016), p. 6 (forthcoming), available at http://igeat.ulb.ac.be/fileadmin/media/publications/CEDD/Zaccai.Lugen._CBRD_against_the_realities_of_cl.

- *Vasiliki Poula : Common but differentiated responsibilities': a beacon of realism, 2020, available at :* https://blogs.lse.ac.uk/internationaldevelopment/2020/07/29/common-but-differentiated-responsibilities-a-beacon-of-realism/